المفاضلة في تقدير المحذوف عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره

أ.د. شعلان عبدعلي سلطان

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

The trade-off in evaluating ellipsis according to Abu Hayyan Al-Andalusi in his interpretation

Prof. Dr. Shaalan Abdul Ali Sultan

University of Babylon / College of Education for Human Sciences

ملخص البحث

شغل الحديث عن التقدير النحوي حيزًا كبيرًا في توجيهات أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط، وقد نال عناية كبيرة عرضًا وتحليلاً وتدقيقًا وموازنةً بين الآراء فهو يورد آراء المفسرين ويحللها ويوازن بينها ويرجح ما يراه مناسبًا، وقد كان رفضُ التقدير من المواقف الواضحة في تفسيره، وكرر عبارة(ولا حاجة إلى التقدير) كثيرًا تعبيرًا عن موقفه الواضح من أن التقدير ضرورة لا نلجأ إليها إلا عندها، وقد يقرُّ بالتقدير بل يفضله على الرأي القائل بعدم الحاجة إلى تقدير في مواضع إذا ما دعت الحاجة ـ بحسب مايراه ـ، وفي مواضع يعرض للتقديرات المختلفة ويحرص على اختيار التقدير المناسب بعد بيان ما لكل وجهٍ من مزية والمفاضلة بينها على أسس ومعايير محددة، فحاولت في بحثي دراسة ذلك فكان العنوان(المفاضلة في تقدير المحذوف عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره) محاولا التعرف إلى أنماط المفاضلة وأسسها بعد تعريف موجز بمسألة الحذف والتقدير. وقد تبين لي أن أنماط المفاضلة بين التقديرات هي: قبول التقديرين ورجحان كل تقدير من وجه، و قبول التقديرين وترجيح أحدهما. و قبول أحد التقديرين ورفض الآخر،و ترجيح عدم التقدير

أما أسس المفاضلة ومعاييرها التي اعتمدها أبو حيان فهي: قلة الحذف، وسلامة التقدير لغويا، واستقامة المعنى وقربه من السياق، وأن يكون المقدر من لفظ المذكور، والمشاكلة التركيبية.

الكلمات المفتاحية: التقدير، الحذف، المفاضلة، تفسير البحر المحيط

Abstract

The discussion of grammatical estimation occupied a large space in the instructions of Abu Hayyan Al-Andalusi in his interpretation of Al-Bahr Al-Muhit. He paid great attention to his presentation, analysis, scrutiny, and balancing of opinions. He cites the opinions of commentators, analyzes them, balances them, and gives preference to what he deems appropriate. The rejection of estimation was one of the clear positions in his interpretation, and he repeated the phrase 'there is no need for estimation' several times as an expression of his clear position that estimation is a necessity that we only resort to when needed. In places, he presents the various estimates and is careful to choose the appropriate estimate after explaining the advantages of each aspect and comparing them on specific foundations and criteria. In my research, I tried to study this aspect, under the title 'The trade-off in estimating ellipsis according to Abu Hayyan Al-Andalusi in his interpretation', trying to identify the patterns of comparison and its foundations after a brief definition of the issue of ellipsis and estimation. It has become clear to me that the patterns of comparison between estimates are: accepting both estimates, giving preference to each estimate from one perspective, accepting both estimates, giving preference to one of them by accepting one of the two estimates and rejecting the other, and preferring not to estimate.

As for the foundations and criteria of the comparison adopted by

Abu Hayyan, they include the lack of deletion, the soundness of the linguistic assessment, the straightness of the meaning and its closeness to the context that the estimated meaning be from the word mentioned, and the syntactic problem.

Keywords: estimation, deletion, comparison, interpretation

مفهوم الحذف والتقدير

الحذف ظاهرة من ظواهر النحو العربي، تقتضي عدم الاكتفاء بالبنية الظاهرة للنص واللجوء إلى الاعتقاد بوجود حذف، فالحذف هو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل[١]، وهو كما يقول الجرجاني: باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر[٢]. وللحذف شروط ذكرها ابن هشام بالتفصيل، لعل أهمها وجود دليل يدل على المحذوف وإلا كان غموضًا وتعمية[٣] والدليل قد يكون صناعيًّا عندما يكون الحذف نحويًّا غايته أن توافق الجملة قواعد الصنعة النحوية التي أقرها النحاة، وقد يكون غير صناعي أي إن استقامة المعنى تقتضي تقدير المحذوف[٤]، وله فوائد وغايات، جمعها الزركشي بقوله: التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصرا عن إدراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور

ومنها زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأحسن.. ومنها طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل[٥]

وقد جرى علماء العربية على تقدير ذلك المحذوف توضيحًا للمعنى وإبانة للمراد، فكل حذف يلزمه تقدير، فالتقدير هو: وسيلة يتوسل بها النحاة لإظهار عناصر محذوفة، ما يعني إعادة تشكيل النصوص اللغوية بما يجعلها توافق القواعد المقررة [٦] والتقدير ظاهرة ترتبط بالحذف وتلازمه فهو مظهر من

مظاهر التأويل،ويشتمل التقدير على أشكال مختلفة[٧] كتقدير الجملة مفردًا أو تقدير الإعراب خلاف الظاهر، وتقدير صياغة مخالفة للظاهر، ومن أشكال التقدير، تقدير المحذوف.

وقد أنكر بعض الباحثين وجود الحذف، وتحفَّظ على مصطلح الحذف؛ لأنه يوحي بوجود كلام قد أسقط مما يدفع إلى اختلاق ما لا واقع له في النص، ومال إلى القول بالاكتفاء مصطلحًا بديلا منه،وذهب إلى أن القول بالحذف إضاعة للمقصود وذهاب ببلاغة الكلام[٨]. وأرى أنه صراع لفظي فهو يعترف بوجود حذف لكنه ينكر اصطلاح هذا اللفظ عليه ويشدد على ذلك في القرآن لأنه - كما يرى - يمس بقداسة الكتاب الكريم ولكن ينكر التقدير ويرفضه؛ يقول: كل جملة درست بمنهج القول بالحذف والتقدير إنما هي جملة مكتفية لا حذف فيها ولا يستقيم التقدير فيها فهو تضييق للدلالة وتحديد للقصد وزيادة على الكلام بما ليس فيه[٩]

ولعل تصور المحذوف جزءًا من النص هو الذي جرَّ إلى هذه الرؤية، في حين إن علماء العربية يرون أن المقدر وظيفته التفسير ليس إلا ولا يفضي إلى ادعاء سقوط جزء من الكلام، فكما أن المفسِّر عند إيضاحه المعنى وتقريبه يأتي بألفاظ أخرى مقاربة وبتعابير مغايرة لتقريب المعنى إلى الأذهان فكذلك وظيفة التقدير. وللسمين الحلبي التفاتة رائعة في ذلك يقول: ولم أَدْرِ كيف يُؤاخَذُ مَنْ فسَّر معنى بلفظٍ لم يَدَّعِ أن ذلك اللفظَ هو أصل الكلام المفسَّر، بل قال: معناه كيت وكيت، فكيف يَلزمه أن يكون ذلك الكلام الذي فسَّر به هو أصل ذلك المفسَّر[١٠]

فالتقدير بنية افتراضية تذكر لتفسير المعنى وتوضيح المراد ولا تعني ترقيع نص مختل ولا زيادة

افترضها نقص في النص. وقد قرر ذلك ابن عاشور بقوله: والحق عندي أن المقدرات لا مفاهيم لها فليس تقدير لا إله موجود بمنزلة النطق بقولك لا إله موجود بل إن التقدير لإظهار معاني الكلام وتقريب الفهم[١١]

ومهما يكن من أمر فإن ما استقر عليه رأي علماء العربية هو القول بالحذف وإن كان هو خلاف الأصل

الحذف خلاف الاصل[١٢]

وهو موطن ضرورة لا يلجأ إليه إلا عندها يقول أبو المكارم الأصل هو الذكر والحذف خلاف الأصل فلو دار الأمر بينهما فالأولى الذكر[١٣] وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وهذا ما قادهم إلى التفاوت في الرأي ؛لأن تقدير الضرورة محل خلاف بحسب تعدد الأفهام ووجهات النظر، فما يحتاج إلى تقدير عند بعضهم قد لا يحتاج عند الآخر. وما يقدر بلفظ ما يقدره آخر بلفظ آخر

ومن هنا اختلفوا في تقدير ذلك المحذوف، وتعددت آراؤهم والناظر في كتب التفسير يجد أن التقديرات مختلفة ومتعددة، ومن هنا نشأ القول بالمفاضلة بين هذه التقديرات

وقد كان أبو حيان من أكثر المفسرين مراجعة لأقوال الآخرين ونقدها ومن ذلك مراجعته للتقديرات، وسأبين أولا أنماط المفاضلة الواردة عنده.

أنماط المفاضلة في تقدير المحذوف

بعد النظر في موقف أبي حيان من التقديرات المختلفة التي عرضها تبيانًا للنص القرآني، وجدته في مواضع يكتفي بذكرها بلا مفاضلة أو ترجيح، وفي مواضع كثيرة تكون المفاضلة حاضرة عنده، وقد تحصّل لديّ أن المفاضلة كانت على أنماط متعددة، يمكن أن أفصّلها على النحو

الآتي:

١- قبول التقديرين ورجحان كل تقدير من وجه:

قد تتنازع القرائن الحافة بكل وجه من أوجه التقدير والمؤيدة له، عندما يتوافر النص على مرجحات لكل تقدير، تحفظ له ما يؤيده ويعضده، ولا يتعارض كل تقدير مع المعنى أو القواعد والشروط المقرة للحذف، وهنا يبدي أبو حيان قبوله للتقديرين ولإثبات وجه الرجاحة وما ينماز به كل وجه، وسأعرض لهذه النماذج لبيان هذا النمط من المفاضلة.

في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾(الفاتحة:١) ذكر أبو حيان الخلاف في تقدير ما تعلقت به شبه الجملة(بسم الله)، وأشار إلى قول الكوفيين وهو تقدير فعل، هو: أقرأ، أو أتلو، أو أبتدئ، وقول البصريين تقدير اسم، هو ابتدائي[١٤]. ثم أبدى موقفه من المفاضلة بين هذين التقديرين بقوله: وأي التقديرين أرجح؟ يرجح الأول ؛ لأن الأصل في العمل للفعل، أو الثاني لبقاء أحد جزأي الإسناد[١٥] فلم يجزم بترجيح وجه، بل أعطى لكل وجه ما يؤيده، إذ تقدير المتعلق فعلا يؤيده أن الأصل في العمل للفعل لا الاسم فاعتمد على مبدأ من مبادئ نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي لترجيح تقدير الفعل، أما تقدير المتعلق اسماً فاعتمد في توجيه رجحانه على أن تقدير الفعل يقتضي حذف الفعل والفاعل أي جزأي الإسناد أما تقدير الاسم فيقتضي حذف المبتدأ فقط ـ كما ذكر. والذي يبدو لي أن هذا التوجيه فيه نظر إذ لم يبق ـ عند تقدير المحذوف مبتدأ ـ أحد جزأي الإسناد فكل من المبتدأ والخبر محذوف والمتبقي هو المتعلق بالخبر لا الخبر، وليس في هذا فضل مزية بحيث يكون تقدير المبتدأ توحي به الآية وتشير إليه وتدل عليه أكثر من

الفعل. فضلا عن أن المفسرين ذكروا أكثر من وجه لرجاحة تقدير الفعل أراها أكثر مناسبة مما ذكره أبو حيان من أن الأصل في العمل للفعل. فقد ذكر البيضاوي أن تقدير الفعل أولى لأن تقدير الاسم فيه زيادة إضمار لأن المحذوف سيكون ثلاث كلمات[١٦] وكذلك دلالة الاسمية على الثبوت في حين تدل الفعلية المبدوءة بالمضارع على الاستمرار التجددي وهو أنسب للمقام[١٧] وذُكِر أيضا أن تقدير المصدر(ابتدائي) يلزم حذف المصدر وإبقاء معموله وهو ممنوع[١٨].

وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(البقرة:٣١) يذكر أبو حيان أن قوله:(الأسماء كلها) يحتمل تقدير مضاف إليه محذوف أي(أسماء المسميات) فحذف لدلالة الأسماء عليه، ويحتمل تقدير مضاف محذوف أي(مسميات الأسماء) فالتعليم منصب على أسماء المسميات أو مسميات الأسماء، ثم يوازن بينهما فيقول: ويترجح الأول وهو تعليق التعليم بالأسماء تعلق الإنباء به في قوله(أنبئوني بأسماء هؤلاء) والآية التي بعدها ولم يقل: نبئوني بهؤلاء أو أنبئهم بهم. ويترجح الثاني بقوله:(ثم عرضهم) إذا حمل على ظاهره؛ لأن الأسماء لا تجمع كذلك فدل على عوده على المسميات[١٩] فهو يذكر لكل تقدير وجها من الأرجحية. فالتعلم يناسبه أن يكون المتعلم الأسماء، وكذلك تصريحه بعد ذلك(أنبئوني بأسماء هؤلاء) أما مناسبته للمسميات فمتأت من عود الضمير مع المذكر في(عرضهم) فلو كان المقصود الأسماء لعاد الضمير مفردا(عرضها).

٢- قبول التقديرين وترجيح أحدهما.

ومن المواقف الواضحة والشائعة لأبي حيان الأندلسي تجاه

التقديرات في التوجيه النحوي للنص القرآني أنه يعمد إلى اختيار وجه من أوجه التقدير وترجيحه على غيره من دون رفض للوجه الآخر. وقد أطال الوقوف عند التقديرات التي أوردها من سبقه منعما النظر فيها مبينا ما رجح منها وما كان متكلفا أو ضعيفا.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(البقرة:١٧٣) إذ أوجب المفسرون تقدير فعل محذوف أي(فمن اضطر فأكل فلا إثم عليه)[٢٠]، وهذا يقتضيه السياق القرآني والخطاب يدل عليه لأن الاضطرار ليس من فعل المكلف[٢١]، والأثم يترتب على الأكل لا الاضطرار.

واختلفوا في موضع الفعل المحذوف، فقيل التقدير: فمن اضطر فأكل غير باغ ولاعاد، ليكون(غير باغ) حالا وقيدا في الأكل لا الاضطرار. وقيل التقدير: فمن اضطر غير باغ ولا عاد فأكل فلا إثم عليه[٢٢]. وقد جعل أبو حيان تقدير المحذوف بعد(غير باغ ولا عاد) هو الظاهر الأولى معللا ذلك بقوله: لأن في تقديره قبل(غير باغ) فصلاً بين ما ظاهره الاتصال بما بعده وليس ذلك في تقديره بعد قوله(غير باغ)[٢٣]. فقد احتكم أبو حيان إلى ظاهر النص القرآني الذي يستقيم تواصل أجزائه مع تقدير المحذوف بعد(غير باغ). ويبدو أن المسألة مرتبطة أيضا بمعنى الاضطرار وتفسيره وباختلاف ذلك يصح(غير باغ) أن يكون حالا من ضمير الاضطرار أو الأكل المحذوف. يقول الجصاص: تَقْدِيرهُ فَمَنْ اُضْطُرَّ فَأَكَلَ فَلَا إثْمَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَوْلُهُ [غَيْرَ باغٍ وَلا عادٍ] على قول من يقول غير باغ في الميتة ولا عاد فِي الْأَكْلِ فَيَكُونُ الْبَغْيُ

وَالْعُدْوَانُ حَالًا لِلْأَكْلِ وَتَقْدِيرُهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ غَيْرَ بَاغٍ ولا عاد عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَمَنْ اُضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَأَكَلَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ الْبَغْيُ وَالْعُدْوَانُ حَالًا لَهُ عِنْدَ الضَّرُورَة قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ صِفَةً لِلْأَكْلِ وَعِنْدَ الْأَوَّلِينَ يَكُونُ صِفَةً لِلْأَكْلِ وَالْحَذْفُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ[٢٤].

ويبدو لي أن هذا التقدير هو تقدير تفسيري يذكر لأجل توضيح المعنى وبيانه، وهو ليس تقديرا إعرابيا فلا موجب إلى الاختلاف في موضعه لأنه ليس جزءا من النص بل النص يدل عليه ويوحي به مكتفيا بظاهر النص، والتكلف في تحديد موضعه تكلف في غير محله.

وقد لا يصرح أبو حيان بالمفاضلة بين التقديرين ولكن تعبيره يوحي بأنه يضعف أحدهما ويقوي الآخر، وذلك في قراءة قوله تعالى:﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾(البقرة: ٢١٧) برفع(قتال)[٢٥] فقد ذكر المفسرون لهذه القراءة وجهين من التقدير[٢٦]، الأول: أقتال فيه...، فيكون المحذوف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها و(قتال) مبتدأ خبره الظرف.

والثاني: أجائز قتال فيه، فقدروا همزة الاستفهام ومضافًا حذفا وبقي المضاف إليه، ولا شك أن التقدير الثاني يفضي إلى وجود محذوفين فما الموجب لذلك؟، علل المفسرون ذلك بالقول إن السائلين لم يسألوا عن كينونة القتال في الشهر الحرام، وإنما سألوا: أيجوز القتال في الشهر الحرام ؟فهم سألوا عن مشروعيته لا عن كينونيته فيه[٢٧]

ونلمح في نص أبي حيان إشارة غير صريحة بالتضعيف لهذا التقدير من دون بيان أو توضيح، يقول: وزعم

بعضهم أنه مرفوع على إضمار اسم فاعل تقديره: أ جائز قتال فيه؟[٢٨] والزعم قد يدل على التضعيف.

ويبدو أن التكلف في التقدير الثاني واضح، ولا مسوغ له، إذ السؤال عن الكينونة يستتبع السؤال عن الجواز، فتقدير لفظ(جائز) لا موجب له من ناحية المعنى ولا من ناحية القواعد، إذ السياق يسوق الذهن إلى المعنى المقصود من دون حاجة إلى تكلف هذا التقدير ؛ إلا إذا قلنا إن هذا التقدير من باب تفسير المعنى لا من باب التقدير الإعرابي اللازم.

ومن الآيات القرآنية التي رجح فيها أبو حيان تقديرًا على تقدير قوله تعالى:﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾(البقرة ٢١٩) وذلك في قراءة من قرأ(العفو) بالرفع[٢٩]، فجملة مقول القول تضمنت طرفا من الإسناد وهو(العفو)، وحُذف الطرف الثاني، وقد قدره ابن عطية بقوله: ورفعه ـ أي العفو ـ على الابتداء تقديره: العفو إنفاقكم أو الذي تنفقون العفو[٣٠] وقد تعقب أبو حيان التقدير الأول ووصفه بأنه ليس بجيد وذلك لفوات المناسبة بين السؤال والإجابة على هذا التقدير فالمسؤول عنه ذات والإجابة تكون إخبارا عن حدث، يقول أبو حيان: وتقديره: العفو إنفاقكم ليس بجيد لأنه أتى بالمصدر وليس السؤال عن المصدر[٣١]

وترجيح أبي حيان راعى فيه التناسب الدلالي بين السؤال والجواب ليكون الجواب مشاكلا للسؤال فهو يلتزم بمطابقة المقدر للمذكور لفظا ومعنى، ويعامله كما لو كان ظاهرا ملفوظا في النظم القرآني.

ومن المواضع الأخرى التي كان فيها أبو حيان مرجحا تقديرا على تقدير آخر ما ذكره متعقبًا تقدير

ابن عطية في توجيه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً﴾(يونس:٢٧) فقد قرأ الكسائي وابن كثير(قِطْعًا)[٣٢] بسكون الطاء بمعنى ظلمة آخر الليل ويحتمل إعراب(مظلمًا) على هذه القراءة أن يكون صفة لـ(قطْعا) أو حالاً منه[٣٣].

فإذا كان نعتا فقد اجتمع نعتان الأول شبه الجملة(من الليل) والثاني(مظلما) الاسم الصريح. وشبه الجملة تتعلق بمحذوف يقدره النحاة اسما(مستقر أو كائن) أو فعلا(استقر أو يكون) على ما هو متعارف من تقدير الكون العام الذي تتعلق به أشباه الجمل؛ لذا يسجل ابن عطية أن تقديم النعت المفرد أولى وإن جاز تقديم غيره بقوله: فإذا كان نعتاً فكان حقه أن يكون قبل الجملة ولكن قد يجيء بعدها، وتقدير الجملة قطعاً استقر من الليل ((مظلماً)) على نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[٣٤]

فقد افترض ابن عطية أن ما تعلقت به شبه الجملة فعل(استقر أو يكون) لذا جعل الأولوية لتقديم النعت المفرد على النعت الجملة، وتعقبه أبو حيان مرجحا تقدير المتعلق اسما وليس فعلا، فيكون النعتان غير مختلفين، يقول: ولا يتعين تقدير العامل في المجرور بالفعل فيكون جملة، بل الظاهر أن يقدر باسم الفاعل، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد والتقدير: كائناً من الليل مظلماً[٣٥].

وترجيح أبي حيان تقدير العامل في شبه الجملة اسما مبنيٌّ على تشاكل النعتين لـ(قطع) ليكونا من جنس واحد.

وقد اعتذر السمين الحلبي لابن عطية، بأن المحذور في تقديم غير الصريح على الصريح ولو كان مفردًا[٣٦] والمتأمل في نص ابن عطية يجد أنه يصرح بأن المقدر جملة وأن

حق النعت الجملة أن يكون قبل المفرد، فتوجيه السمين للمحذور لا يصمد أمام صراحة نص ابن عطية.

٣- قبول أحد التقديرين ورفض الآخر.

أما النمط الثالث من أنماط المفاضلة في التقدير، فيتراوح فيه موقف أبي حيان بين قبول أحد التقديرين ورفض الآخر لكونه غير سليم ولا يصح بحال من الأحوال ؛ وذلك لمخالفته أسس التقدير اللازمة للحكم عليه بالصحة، ومن الأمثلة التي نلحظ فيها ذلك ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾(البقرة: ٤٠) فضمير النصب المنفصل(إياي) منصوب بفعل محذوف، ولا يصح نصبه بالفعل الظاهر(ارهبوني) ؛ وذلك لاشتغال الفعل بعده بضميره ووجود الفاصل الفاء[٣٧]، وقد ذُكِر في تقدير هذا الفعل الناصب للضمير وجهان الأول[٣٨]: أن التقدير وارهبوا إياي فارهبون، أي قبل الضمير. والثاني: تقدير المحذوف بعد الضمير أي: وإياي ارهبوا فارهبوني. وقد وصف أبو حيان الوجه الأول بقوله: وتقديره قبله ـ أي قبل الضمير ـ وهم من السجاوندي[٣٩]؛ وذلك لأنه ضمير منفصل فتقدير الفعل متقدما يؤدي إلى اتصال الضمير.

وعلة رفض أبي حيان لتقدير الفعل متقدما هو انفصال الضمير، على الرغم من أن الفعل غير ظاهر ولا منطوق، أي إنه يقدر بنية افتراضية توضح التركيب القرآني ويشترط فيها ما يشترط في التركيب المنطوق الظاهر، علما أننا لو افترضنا أن البنية الأصلية: ارهبوني فارهبوني فإن حذف الفعل يجعل من الضمير المتصل منفصلا فيكون: إياي فارهبون. ويمكن القول إن هذا الاشتراط في البنية المقدرة ينظر لها من وجهين الأول مراعاة السلامة

اللغوية للفظ المقدر فلا يصح أن نقول ارهبوا إياي. وإذا نظرنا إلى هذا الوجه فالأمر مقبول. والوجه الثاني النظر إلى التقدير كأنه كلام مذكور وإعطاؤه الأحكام التي يأخذها المذكور. فهذا تكلف لا مسوغ له ولا نكتة دلالية تقف وراءه.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾(الشعراء: ٣١)

ذكر الزمخشري في تقدير جواب شرط(إن): وتقديره: إن كنت من الصادقين في دعواك أتيت به، فحذف الجزاء، لأن الأمر بالإتيان به يدل عليه[٤٠] جعل جواب الشرط المحذوف جملة فعلية فعلها ماض(أتيت به)،واعترض أبو حيان على هذا التقدير رافضا إياه موجبا أن يكون التقدير: إن كنت من الصادقين فأتِ به[٤١] معللا ذلك بأن المحذوف لا يقدر إلا من جنس الدليل[٤٢]، ولعل هذه القاعدة إن سلمنا بها لا توجب ما أوجبه أبو حيان، فقد يعني بها من جنس لفظ المذكور، ولا يلزم أن يكون اللفظ نفسه حتى من ناحية البنية الصرفية. وحينئذ يصح تقدير الزمخشري.

ومما تعقب فيه أبو حيان الزمخشري رافضا تقديره بناء على محاكمة البنية الافتراضية المقدرة بنية اللفظ المنطوق، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾(البقرة: ٥٤) فقد أوجب المفسرون تقدير محذوف عطفت عليه جملة(فتاب عليكم)، قدّره الزمخشري(فإن فعلتم فقد تاب عليكم)[٤٣] فيكون المحذوف جملة الشرط مع حرفها، ورفض أبوحيان هذا التقدير قائلا: وماذهب إليه الزمخشري لا يجوز[٤٤] لأن حذف فعل

الشرط والأداة معا وإبقاء الجواب لم يثبت من كلام العرب[٤٥] وقد جعل أبو السعود هذا التقدير بعيدا عن اللياقة مع الذات المقدسة، فقال: ولا يخفى أنه بمعزلٍ من اللِّياقة بجلالة شأنِ التنزيلِ كيف لا وهو حينئذ حكايةٌ لوعد موسى عليه السلام قومَه بقَبول التوبةِ منه تعالى لا لقبوله تعالى حتماً وقد عرفتَ أن الآيةَ الكريمةَ تفصيلٌ لكيفية القبول المحكيِّ فيما قبل وأن المراد تذكيرُ المخاطبين بتلك النعمة [٤٦]

ومن التقديرات التي رفضها أبو حيان، تقدير متعلق شبه الجملة كوناً عاما وذلك لاقتضاء المعنى تقدير كون خاص وعدم تحقق فائدة من تقدير كون عام، وذلك في قوله تعالى:﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾(البقرة:١٧٨) فشبه الجملة(بالحر) متعلقة بمحذوف واقع خبرا للمبتدأ(الحرُّ) والتقدير: الحر مقتول بالحر. وقد قدره كونا خاصا على الرغم من أنّ النحاة لا يجيزون حذف الكون الخاص ولكنه جاز هنا لوجود دليل عليه، يقول: ويتعلق بكون خاص لا بكون مطلق، وقام الجار مقام الكون الخاص لدلالة المعنى عليه، إذ الكون الخاص لا يجوز حذفه إلا في مثل هذا، إذ الدليل على حذفه قوي إذ تقدم القصاص في القتلى، فالتقدير: الحر مقتول بالحر، أي: بقتله الحر.... ولا يصح تقدير العامل كونا مطلقا، ولو قلت: الحر كائن بالحر، لم يكن كلاما[٤٧].

وذكر أبو حيان تقديرات أخرى متكلفة تحفظ لشبه الجملة تعلقها بكون مطلق، وهو أن يكون(الحر) مرفوعًا بفعل محذوف والتقدير: يقتل الحر بالحر، أو تقدير مضاف محذوف أقيم المضاف إليه مقامه والتقدير:

قتل الحر كائن بالحر[٤٨]، وقد وصف السمين هذا التقدير بالتكلف[٤٩]

٤- ترجيح عدم التقدير

ومن المواقف التي نجد لها حضورا واضحا عند أبي حيان في تفسيره تجاه التقديرات النحوية، أنه قد يفضل عدم التقدير على التقدير لعدم الاحتياج له. فكثيرا ما ترد عبارة ولا يحتاج إلى تقدير[٥٠]، أو لا حاجة لتقدير[٥١]، تعبيرًا عن موقف أبي حيان الذي يكتفي فيه بظاهر النص ولا يلجأ إلى التأويل ما كان هناك سبيل إلى الاكتفاء به، من ذلك ما ذكره في توجيه قوله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللهِ واللهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾(آل عمران: ١٦٣)

إذ قدر بعض المفسرين حرف الجر اللام قبل(هم) أي لهم درجات[٥٢]. وقد فضّل أبو حيان عدم التقدير على التقدير منتقدًا الرازي الذي ذهب هذا المذهب، بقوله: اتبع الرازي في ذلك أكثر المفسرين بجهله وجهلهم بلسان العرب، لأن حذف لام الجر هنا لا مساغ له، لأنه إنما تحذف لام الجر في مواضع الضرورة، أو لكثرة الاستعمال، وهذا ليس من تلك المواضع. على أن المعنى دون حذفها حسن متمكن جدا، لأنه لما قال: أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله، وكأنه منتظر للجواب قيل له في الجواب: لا، ليسوا سواء، بل هم درجات عند الله على حسب أعمالهم. وهذا معنى صحيح لا يحتاج معه إلى تقدير حذف اللام، لو كان سائغا كيف وهو غير سائغ[٥٣]. فالتقدير لا موجب له بل التقدير غير جائز؛ لأن الموضع ليس من مواضع جواز حذف حرف الجر في العربية، فضلا عن المعنى من دون تقدير محذوف حسن متمكن. ويبدو أن القول بتقدير محذوف ينطلق من المرويات التفسيرية التي نجد الطبري

ينقلها، مثلا ورد في تفسير هذه الآية عن مجاهد في قوله:هم درجات عند الله، قال: هي كقوله:(لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ الله)[٥٤]، وورد أيضا: عن السدي:هم درجات عند الله، يقول: لهم درجاتٌ عند الله[٥٥] ولا شك أن هذه مرويات الغاية منها تفسير المعنى وبيانه لا التقدير النحوي الذي قعّد له النحاة.

وإذا عدنا إلى تفسير الرزاي الذي رماه أبو حيان بالجهل نجده ملتفتًا إلى ما نقله أبو حيان من أن المعنى على الحذف أرجح ولم يرجح التقدير، بل التقدير وسيلة لديه لكشف النكت الدلالية التي تقف وراء هذا الأسلوب، فقد أراد أن يفرق بين دلالتي التعبير الأول بوجود حرف الجر(لهم درجات) والثاني بالحذف(هم درجات) وبيان الفارق الدلالي الذي يرجح كفة الاستعمال القرآني الظاهر. وهذا التقدير للتفسير والإيضاح لا التقدير النحوي الذي يحتاج له التركيب القرآني لصحة التركيب أو سلامة المعنى، يقول الرازي: تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ الله، إِلَّا أَنَّهُ حَسُنَ هَذَا الْحَذْفُ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ أَعْمَالِهِمْ قَدْ صَيَّرَتْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَشْيَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي ذَوَاتِهَا. فَكَانَ هَذَا الْمَجَازُ أَبْلَغَ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالْحُكَمَاءُ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّفُوسَ الْإِنْسَانِيَّةَ مُخْتَلِفَةٌ بِالْمَاهِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ، فَبَعْضُهَا ذَكِيَّةٌ وَبَعْضُهَا بَلِيدَةٌ، وَبَعْضُهَا مُشْرِقَةٌ نُورَانِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا كَدِرَةٌ ظُلْمَانِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا خَيِّرَةٌ وَبَعْضُهَا نَذِلَةٌ، وَاخْتِلَافُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَيْسَ لِاخْتِلَافِ الْأَمْزِجَةِ الْبَدَنِيَّةِ، بَلْ لِاخْتِلَافِ مَاهِيَّاتِ النُّفُوسِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» وَقَالَ: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ»

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ النَّاسَ فِي أَنْفُسِهِمْ دَرَجَاتٌ، لَا أَنَّ لَهُمْ

دَرَجَاتٍ[٥٦]

ويكفي أنه ختم النص بهذه العبارة(وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ النَّاسَ فِي أَنْفُسِهِمْ دَرَجَاتٌ، لَا أَنَّ لَهُمْ دَرَجَاتٍ).

ومن المواضع التي آثر فيها أبو حيان عدم التقدير، ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾(سورة البقرة: ٥٧) فقد أشار الزمخشري إلى محذوف اختصاراً في قوله (وما ظلمونا) لوجود ما يدل عليه. إذ لم يعقب هذه النعمة التي ذكرها الله تعالى من تظليل الغمام وإنزال المن والسلوى ما يدل على كفرانهم بها.

يقول الزمخشري: يعني فظلموا بأن كفروا هذه النعم وما ظلمونا، فاختصر الكلام بحذفه لدلالة (وما ظلمونا) عليه[٥٧] وقدره ابن عطية بقوله: وَما ظَلَمُونا يقدر قبله: فعصوا ولم يقابلوا النعم بالشكر، والمعنى وما وضعوا فعلهم في موضع مضرة لنا ولكن وضعوه في موضع مضرة لهم حيث لا يجب[٥٨] وردهما أبو حيان مفضلاً عدم التقدير فقال: ولا يتعين تقدير محذوف كما زعما لأنه قد صدر منهم ارتكاب قبائح من اتخاذ العجل ومن سؤال رؤية الله على سبيل التعنت وغير ذلك مما لم يقصّ هنا فجاء قوله تعالى: وما ظلمونا، جملة فعلية منفية تدل على أن ما وقع منهم من تلك القبائح لم يصل إلينا بذلك نقص ولا ضرر[٥٩]

ويبدو لي أن دلالة جملة(وما ظلمونا) على المحذوف لا يغني عن تقدير محذوف يتضح به المعنى ويكتمل به المدلول إذ لم يتضح ما موقفهم تجاه نعمة تظليل الغمام وإنزال المن والسلوى، وعادة المفسرين في مثل هذه المواضع التقدير من أجل

تفسير النص وبيان بلاغته وعلو كعبه في إيجاز العبارة وتأدية المقصود،ولو رجعنا إلى ما يشابه هذه الآية نجد أبا حيان يقدر محذوفاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(البقرة: ٦٠) فقد قدر قبل جملة(فانفجرت) محذوفا فقال: الفاء للعطف على جملة محذوفة والتقدير: فضرب فانفجر[٦٠] فلماذا التقدير والانفجار يدل على الضرب؟ إذن تقدير المحذوف أوجبه أن قوله(اضرب بعصاك) لا يقتضي الانفجار إلا بعد الاستجابة بفعل الضرب. وهذا التقدير هو لتوضيح المعنى وليس من أجل القول بلزوم وجود محذوف يفضي إلى غموض النص عدم تقديره، بل المحذوف مدلول عليه بالنص وحذفه إيجاز وبلاغة وتقديره توضيح وبيان لمكانة النص الكريم وبلاغته.

وغريب أن نجد أبا حيان الذي يرفض تقدير المحذوف في مواضع كثيرة ومنها الموضع المتقدم ذكره، أن نجده يقول بالحذف في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾(البقرة: ٧٩). إذ نفى أن يكون ذكر الأيدي في الآية كناية عن الاختلاق والافتراء وهو رأي ابن السراج في دلالة هذا التقييد[٦١]، إذ الكتابة لا تكون إلا باليد فتقييد الكتابة باليد دليل على الاختلاق. وذهب إلى أن هذا القيد لايدل على ذلك، يقول: مباشرة الشيء باليد لا تقتضي الاختلاق[٦٢] وقد بين ابن عطية النكتة في هذا التقييد بقوله: بِأَيْدِيهِمْ بيان لجرمهم وإثبات لمجاهرتهم الله، وفرق بين من

كتب وبين من أمر، إذ المتولي للفعل أشد مواقعة ممن لم يتوله، وإن كان رأيا له[٦٣] أي جيء به تأكيدا لرفع توهم المجاز.

ويبدو لي أن دلالة هذا التقييد على الاختلاق والدلالة على التأكيد ببيان شدة مواقعتهم للفعل، هاتان الدلالتان لا تتناقضان، وأن التقييد قد يدل على الاختلاق صراحة أو ضمناً فإن المباشر للفعل بيده لابد من أن يكون فعله صادرا من نفسه لا أنه منزل من الله تعالى.

والغريب أن يقدر أبو حيان محذوفا يدل على الاختلاق والتحريف فيقول: ولابد من تقدير حال محذوفة يدل عليها ما بعدها والتقدير: يكتبون الكتاب بأيديهم محرفاً أو نحوه مما يدل على هذا المعنى[٦٤] فهل من موجب لتقدير هذا الحال والنص بلفظه دال على أن ما كتبوه محرف بدلالة(بأيديهم) وقوله(ثم يقولون هذا من عند الله).

فهذا التقدير تكلف لا موجب له، يتعارض مع ما دأب عليه من نهج في رفض كثير من التقديرات، بل لعل القول بعدم الحذف هنا أولى إذا ما قارناه بموقفه في الآية المتقدمة.

ومهما يكن من أمر فإن أبا حيان كان كثيرا ما نجده يذهب إلى عدم الحاجة إلى التقدير، والاكتفاء بظاهر النص، وإن وجدناه في مواضع يتكلف التقدير ويذهب مذهب من يقول به ويلتزمه.

أسس المفاضلة في تقدير المحذوف

إن الموقف الذي يتخذه المفسر عند المفاضلة بين التقديرات المختلفة المحتملة في التركيب القرآني، يخضع لأسس ومعايير تكون هي المرجحة لتقدير دون آخر، وقد تتبعت المواضع التي فاضل فيها أبو حيان الأندلسي بين التقديرات، فوجدت أن أسس المفاضلة عنده يمكن أن أجملها بما

يأتي:

١- قلة الحذف

التقدير خلاف الأصل[٦٥]؛ لذلك ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه. فإن احتيج إلى تقدير فينبغي أن لا يسرف المقدر في ذلك بل يعتمد على أقل عدد من الألفاظ التي يستقيم بها التقدير؛ لأن التقدير ضرورة والضرورات تقدر بقدرها[٦٦].

والناظر في تفسير البحر المحيط يجد أنه وازن بين بعض التقديرات جاعلا تقليل عدد الألفاظ المحذوفة المقدرة أساساً في المفاضلة، فمن ذلك توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾(البقرة: ٢٦٥) فقوله(فطلّ) الفاء فيه واقعة في جواب شرط، فلابد من أن يكون جملة، لذا قدر النحويون محذوفا ليكوّن مع(طل) جملة تامة، وذكر المفسرون ثلاثة تقديرات[٦٧]:

الأول: قدر المبرد خبرًا محذوفاً لدلالة المعنى عليه(فطلٌّ يصيبها)

الثاني: أن يكون(طلٌّ) خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير(فالذي يصيبها طلٌّ، أو فمصيبها طلٌّ).

الثالث: وقدّر بعضهم(فيصيبها طلٌّ)، فيكون(طلٌّ) فاعلا لجملة محذوفة.

وبعد أن ذكر أبو حيان هذه التقديرات قال: وكل هذه التقادير سائغة[٦٨] ثم وازن بينها وفضل التقديرين الأولين على التقدير الثالث معتمدًا على قلة الحذف معيارًا في التفضيل، يقول: والأخير ـ أي التقدير الثالث ـ يحتاج فيه إلى حذف الجملة الواقعة جوابًا وإبقاء معمول لبعضها؛ لأنه متى دخلت الفاء على المضارع فإنما هو على إضمار مبتدأ كقوله تعالى:(ومن عاد فينتقم الله منه) أي فهو ينتقم، فكذلك يحتاج إلى هذا التقدير هنا، أي: فالذي يصيبها طلٌّ، وأما في التقديرين السابقين فلا يحتاج إلا إلى حذف أحد جزأي الجملة[٦٩]

فالتفضيل قائم على أن التقدير الثالث يجعل من(طل) فاعلا لفعل محذوف، أي(يصيبها طل) ولكن هذه الجملة لا تصلح أن تكون جوابا لدخول الفاء على الجواب فيضطر إلى تقدير مبتدأ محذوف تكون هذه الجملة خبرًا عنه، وإذا وازنا بين التقديرات نجد أن الأخير حذف فيه ركنا الجملة الواقعة خبرًا وبقي معمول الخبر وهو الفاعل(طل) في حين في التقديرين الآخرين حُذف أحد ركني الجملة الاسمية. وما فيه حذف واحد أولى مما فيه حذفان.

وهذا التفضيل على فرض لزوم تقدير مبتدأ محذوف بعد تقدير الفعل المضارع(يصيبها) فقد ذهب السمين الحلبي إلى عدم الحاجة إلى تقدير[٧٠].

ونراه في موضع آخر في تفسير قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ(٤٩) جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾(ص:٤٩- ٥٠) يصرح بقوله: وإذا كان الكلام محتاجًا إلى تقدير واحد كان أولى مما يحتاج إلى تقديرين[٧١]

فقد أعربوا(مفتحة) حالا؛ لأن(جنات عدن) معرفة للإضافة إلى(عدن) وهي علم أو صفة عند من جعل(عدن) ليست علما، وفي الحالين تحتاج(مفتحة) إلى رابط، وقد قدر المفسرون ذلك على النحو الآتي:

أولا: أعربوا(الأبواب) نائب فاعل لـ(مفتحة) والتقدير: مفتحة الأبواب منها،فالضمير الرابط مقدر في(منها)[٧٢].

ثانيا: أعربوا(الأبواب) بدلاً من ضمير(جنات) في(مفتحة) وحينئذ يقدر ضميران الأول الرابط للحال بصاحبها أي: مفتحة هي، والثاني للبدل بالمبدل منه أي الأبواب منها. وهو رأي أبي علي الفارسي[٧٣].

ثالثا: وهو رأي الكوفيين، أعربوا الأبواب بدلا من(جنات) وقد نابت

الألف واللام في(الأبواب) مناب الضمير أي(أبوابها)[٧٤].

وإذا لحظنا التقدير الأول نجد أنه يحتاج إلى تقدير واحد في حين الوجه الثاني يحتاج إلى تقديرين الضمير الرابط للحال بصاحبها، والضمير الرابط للبدل بالمبدل منه. لذا نجد أبا حيان رجح الوجه الأولى؛ لأنه تقدير أقل حذفًا من الآخر.

٢- سلامة التقدير لغويًّا:

من الأسس التي اعتمدها أبو حيان في المفاضلة بين التقديرات مدى قربها واتفاقها مع قواعد الصنعة النحوية، فلا بد من أن يكون التركيب بعد تقدير المحذوف سليما خاضعًا لقواعد اللغة ؛ لذا نجده يرفض بعض التقديرات؛ لأنها تولد لنا تركيبا غير سليم قواعديا كما في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾(البلد:٣) فـ(ما) موصولة أي أقسم بالشخص وفعله[٧٥]، ومجيء ما للعاقل وارد في القرآن الكريم[٧٦]، وذهب بعضهم إلى كون(ما) نافية، أي أقسم بالذي يولد له والذي لم يولد له(العاقر)[٧٧]. وهذا يفضي إلى تقدير اسم موصول محذوف كأنه قال: ووالد والذي ما ولد. ولكن حذف الموصول لا يجوز ؛لذا رفض أبو حيان هذا الوجه القائم على تقدير محذوف لا تبيحه قواعد اللغة[٧٨].

وفي قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ* تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾(الصف: ١٠ -١١) أعرب بعض المفسرين جملة(تؤمنون بالله) عطف بيان على تجارة[٧٩]، وهذا يقتضي تقدير حرف ناصب محذوف يقول أبو حيان: وهذا لا يُتخيل إلا على تقدير أن يكون الأصل أن تؤمنوا حتى يتقدر بمصدر ثم حذف أن فارتفع الفعل[٨٠] أي الأصل: أن تؤمنوا فحذفت أن وعاد

الفعل إلى أصله مرفوعا، فيكون المعنى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم إيمان بالله ورسوله وجهاد. وذكر أبو حيان وجها آخر في توجيه الآية ذكره ابن عطية؛ إذ قال تؤمنون فعل مرفوع تقديره ذلك أنه تؤمنون[٨١] ثم قال: وهذا ليس بشيء ؛لأن فيه حذف المبتدأ وحذف أنه وإبقاء الخبر وذلك لا يجوز[٨٢]

نلحظ أن أبا حيان أجاز الوجه الأول الذي يقتضي تقدير محذوف ولكنه رفض الوجه الآخر؛ لأنه يخالف قواعد النحو العربي.

وأحيانا نجد أبا حيان يضعف التقدير النحوي لأن التركيب الناتج عنه متكلف بعيد كما في قوله تعالى:﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾(البقرة: ٢٧٣) إذ أجاز المفسرون في إعراب(للفقراء) أوجها منها أن شبه الجملة خبر لمبتدأ محذوف أي هي للفقراء، وقيل اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره: اعجبوا للفقراء، أو اعمدوا للفقراء، واجعلوا ما تنفقون للفقراء[٨٣]. ونسب أبو حيان وجها للقفال وهو جعل شبه الجملة متعلقة بقوله:(إن تبدوا الصدقات) أو متعلقة بقوله(وما تنفقوا من خير) أو بدلا من(فلأنفسكم)،وسبب استبعاد أبي حيان هذه الوجوه هو كثرة الفواصل التي تحول دون هذا التعلق[٨٤].

نخلص أن أبا حيان كان شديد العناية باللفظ المقدر ليكون تركيبا سليما يلتزم بضوابط النحو من دون أية مخالفة أو بعد وتكلف تغض من فصاحة التركيب القرآني، وتجعل منه مفككا ضعيفًا.

٣- استقامة المعنى وقربه من دلالة السياق

من شروط استقامة التقدير وسلامته صحة المعنى المترتب عليه وملاءمته للسياق الذي ورد فيه، فقد

كان المعنى أساسا من أسس المفاضلة التي تحكمت في الموازنة بين التقديرات المختلفة، إذ يرعى المفسر المعنى السليم القريب من السياق الذي يرد فيه التقدير، بل يفضل المفسرون المعنى الأنسب والأكثر دقة في موافقته للنص الكريم، ونلحظ ذلك واضحا في مفاضلة أبي حيان الأندلسي بين التقديرات المختلفة، من ذلك تفضيله أحد التقديرات التي ذكرها المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾(البقرة:٥٨) إذ مقول القول يكون جملة، ولم يرد في الآية ما يكون جملة؛ فاضطر النحاة استجابة لقواعدهم التي وضعوها في ضرورة تألف الجملة من عنصرين لا يستغنى عنهما مطلقا، إلى تقدير محذوف، وذكروا هذه التقديرات: مسألتنا حطة، دخولنا الباب حطة، أمرك حطة، أمرنا حطة[٨٥]. وبعد أن يذكر أبو حيان هذه الاحتمالات في تقدير المبتدأ المحذوف يفاضل فيقول: والأظهر من التقادير السابقة في إضمار المبتدأ القول الأول ؛ لأن المناسب تعليق الغفران عليه هو سؤال حط الذنوب لا شيء من تلك التقادير الأخر[٨٦]. فالمفاضلة قائمة على مراعاة المعنى الأنسب للسياق، فقد علق تعالى الغفران بالقول حطة والتقدير المناسب أن سؤال حط الذنوب شرط في المغفرة.

ومن الآيات التي كان المعنى فيها حاكمًا في المفاضلة بين التقديرات، قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾(البقرة: ٢٣٥) فالاستدراك في قوله تعالى:(ولكن لا تواعدوهن

سرًا) يحتاج إلى مستدرك منه سابق عليه، وقد ذكر الزمخشري أنه محذوف لدلالة(ستذكرونهن) عليه، والتقدير: علم الله أنكم ستذكرونهن فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن[٨٧]. وقد فضل أبو حيان عدم التقدير على التقدير، لأن جملة(ستذكرونهن) شاملة لأنحاء مختلفة من الذكر ذكر اللسان وذكر القلب وغيره، فاستدرك منه وجها، ولو لم يستدرك لكان مندرجا تحت مطلق الذكر. ثم إنه اعترض على تقدير الزمخشري(فاذكروهن) بقوله: لم يأمر الله تعالى بذكر النساء، لا على طريق الوجوب ولا الندب فيحتاج إلى تقدير: فاذكروهن[٨٨] فالتقدير يقتضي على رأي أبي حيان الأمر بذكر النساء وجوبا أو ندبا، وهذا المعنى الذي يفضي إليه التقدير ليس واقعًا.

ويبدو لي أن اعتراض أبي حيان لا يستقيم ؛لأن تقدير(اذكروهن) لا يقتضي الأمر وجوبا أو ندبا بالذكر، فإن من دلالة الأمر الإباحة كما هو مقرر عند المفسرين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾(المائدة: ٣) ولم يقل أحد بوجوب الصيد على الرغم من أن الفعل(اصطادوا) فعل أمر[٨٩].

٤- أن يكون من لفظ المذكور

من القواعد التي ذكرها النحويون في التقدير أن يقدر المقدر من لفظ المذكور ـ إن أمكن[٩٠]، وقد تكرر ذلك عند أبي حيان فنجده يقول: ولا يقدر إلا من جنس الدليل[٩١] ويفضل تقديرًا على آخر ذكرا السبب بقوله: إذ قدر ما يدل عليه اللفظ السابق[٩٢]. ومن ذلك تقديره في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾(محمد:٨) إذ أعرب قوله(الذين) مبتدأ والفاء داخلة على خبر المبتدأ تشبيهًا للمبتدأ بالشرط. وأعربت(تعسًا) بوجهين[٩٣]: الأول مفعول مطلق لفعل محذوف، والثاني:

مفعول به لفعل محذوف. وقدر المفسرون المحذوف تقديرات مختلفة: فقضى تعسًا لهم، أو فقال تعسًا لهم، فتعسوا تعسًا له ؛ وقد فضل أبو حيان تقدير الفعل من لفظ المصدر فقال: وإضمار ما هو من لفظ المصدر أولى لأن فيه دلالة على ما حذف[٩٤] فمعيار أفضلية التقدير هو اشتقاقه من لفظ المذكور؛ لأن المذكور هو الدليل الذي يستدل به على وجود الحذف فهو أولى بأن يكون لفظ المقدر من جنسه.

وقد لحظنا كيف يتشدد أبو حيان في مطابقة المقدر للفظ المذكور حتى يلزم أن يطابقه في الصيغة وليس المادة فقط كما لاحظنا سابقا في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾(الشعراء: ٣١) إذ لم يرتض تقدير الزمخشري:(إن كنت من الصادقين في دعواك أتيت به) وقدّر:(إن كنت من الصادقين فأتِ به)[٩٥].

ومن ذلك أيضا التقدير الوارد في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾(فصلت ١٤) إذ تعقب أبو حيان تقدير الزمخشري لمفعول(شاء) المحذوف،مفضلا أن يكون هذا المحذوف من جنس الجواب، فقد قدر الزمخشري مفعول(شاء) في الآية الكريمة بقوله: لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل الملائكة[٩٦] في حين فضل أبو حيان أن يكون التقدير: لو شاء ربنا إنزال ملائكة بالرسالة منه إلى الإنس لأنزلهم بها إليهم[٩٧] محتجًا بأنه تتبع ما جاء في القرآن الكريم وكلام العرب في مثل هذا التركيب فوجد أنه يقدر المحذوف من جنس الجواب كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾(الواقعة: ٦٥)،﴿ وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾(الأنعام: ٣٥) وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾(الأنعام: ١١٢)، وغيرها من

التراكيب القرآنية المشابهة للآية[٩٨] بل وجد أبوحيان أن تقديره أبلغ في الامتناع من إرسال البشر ؛ إذ علقوا ذلك بأقوال الملائكة وهو لم يشأ ذلك، فكيف يشاء ذلك في البشر[٩٩] في حين ذهب السمين الحلبي إلى أن تقدير الزمخشري أوقع معنى وأخلص من إيقاع الظاهر موقع المضمر إذ يصير التقدير: لو شاء إنزال ملائكة لأنزل ملائكة[١٠٠]

٥- المشاكلة التركيبية

ومن أسس المفاضلة التي استند إليها أبو حيان المشاكلة في التركيب القرآني، إذ نجده يفضل التقدير الذي يحقق المشاكلة التركيبية في النظم القرآني ؛مراعاة للتناسق في التراكيب المتجاورة لتحقيق التناسب والتلاؤم، يقول أبو حيان: « قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت))[١٠١] فالمشاكلة التركيبية تقتضي: حمل التركيب على أحد التوجيهات المحتملة لوقوعه بصحبة تركيب آخر مواز له في انتظام عناصره وبنائه الفني[١٠٢].

ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا والله يُرِيدُ الْآخِرَةَ والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(الأنفال: ٦٧) فقد قرأ الجمهور(يريد الآخرة) بنصب الآخرة، وقرئ(يريد الآخرةِ) بالجر[١٠٣]، على تقدير مضاف محذوف وبقي المضاف إليه على حالته الإعرابية[١٠٤]، وقد اختلف في تقدير المضاف المحذوف فقدر(ثواب)[١٠٥] أو(عمل)[١٠٦] وقدر أيضا(عرض) مشاكلة لما ورد في الآية(عرض الدنيا) على الرغم من أن العرض هو الشيء الزائل الذي لا يصح أن يطلق على الخالد الباقي وهو الآخرة[١٠٧]، فإن استحسان التقابل التركيبي بين الدنيا والآخرة سمح بإطلاق العرض على ثواب الآخرة، ولولا التقابل لم

يصح ذلك أبدًا.

وإذا كان التشاكل المراعى في تقدير المحذوف هنا واردًا في الآية نفسها، أي تشاكل جملتين في تركيب عبارة واحدة، فإننا نجد أنه قد يراعي المشاكلة التركيبية بين الآيات المتناظرة في السور المختلفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(الأنعام: ١٧) فقد ذكر أبو حيان في جواب إن الشرطية الثانية(وإن يمسسك بخير) وجهين[١٠٨]:

الأول: أن يكون جواب الشرط هو(فهو على كل شيء قدير) للدلالة على قدرته على كل شيء سواء أكان المس بخير أو بشر

الآخر: أن يكون الجواب محذوفًا تقديره(فلا موصل له إليك إلا هو) وقد عدّ أبو حيان هذا الوجه حسنا مقبولا[١٠٩].

ثم فاضل بينه وبين وجه آخر قدّره تقديرًا آخر وبنى المفاضلة بين التقديرين على مدى مراعاة المشاكلة التركيبية فقال: والأحسن تقديره فلا راد له للتصريح بما يشبهه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾(يونس ١٠٧)[١١٠] فاستحسان أبي حيان لهذا التقدير على التقدير السابق قائم على مراعاة ماورد في القرآن الكريم في سور أخرى من آيات تناظر هذه الآية تركيبيا ودلاليا. والآية المناظرة للآية محل البحث هي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾(يونس: ١٠٧) فقدر جواب الشرط من جنس ما قدر في هذه الآية.

والمشاكلة قد تكون على مستوى اللفظ كما في الآيتين السابقتين وقد تكون على مستوى المعنى أي مشاكلة معنوية كما في قوله تعالى:

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾(البقرة: ١٧٧) فقد أخبر عن المعنى بالذات، في قوله(لكن البر من آمن) وذكر المفسرون أكثر من توجيه لذلك، منها[١١١]: أن ذلك على نحو المجاز بجعل الذات عين المعنى مبالغة،أو على تقدير حذف مضاف من(البر) أي ولكن ذا البر، أو على تقدير حذف مضاف من(من آمن) أي لكن البر بر من آمن... وهذا التوجيه ذهب إليه سيبويه وذكر أبو حيان أن سيبويه إنما اختار هذا الوجه لأنه يحقق مشاكلة معنوية؛ لأن ما يسبق حرف الاستدراك(لكن) هو نفي كون البر هو تولية الوجه قبل المشرق والمغرب، فلابد أن يكون المستدرك بعد(لكن) من جنس المنفي، وضرب مثالا لمقاربة الآية فقال: ونظير ذلك: ليس الكرم أن تبذل درهما ولكن الكرم بذل الآلاف فلا يناسب: ولكن الكريم من يبذل الآلاف إلا إن كان قبله: ليس الكريم بباذل درهم[١١٢].

نخلص إلى أن المشاكلة بنوعيها اللفظية والمعنوية، الحقيقية والتقديرية كانت أساسًا من أسس المفاضلة في تقدير المحذوف عند أبي حيان الأندلسي.

الخاتمة:

١- إنكار الحذف في القرآن الكريم واستبدال مصطلح الاكتفاء به فذلكة لفظية لا تفضي إلى دفع وقوع الظاهرة، ولعل تصور المحذوف جزءًا من النص هو الذي جرّ إلى ذلك، في حين تُظهر كلمات علماء العربية أن التقدير غايته تفسيرية ولا يفضي إلى ادعاء سقوط جزء من الكلام. فكما أن المفسِّر عندما يفسِّر يأتي بألفاظ مقاربة وتعبيرات مغايرة لتقريب المعنى إلى الأذهان كذلك التقدير. فالتقدير بنية افتراضية تذكر لتفسير المعنى وتوضيح المراد،ولا تعني ترقيع نص مختل ولا زيادة

افترضها نقص في النص بل المحذوف مدلول عليه بالنص، وحذفه إيجاز وبلاغة،وتقديره توضيح وبيان لمكانة النص الكريم وبلاغته.

٢-نال التقدير النحوي حيزًا كبيرًا من تفسير أبي حيان الأندلسي عرضًا وتحليلاً وتدقيقًا وموازنةً،واتخذت المفاضلة الأنماط الآتية: قبول التقديرين ورجحان كل تقدير من وجه، و قبول التقديرين وترجيح أحدهما. و قبول أحد التقديرين ورفض الآخر،و ترجيح عدم التقدير.

٣- إن الموقف الذي يتخذه المفسر عند المفاضلة بين التقديرات المختلفة المحتملة في التركيب القرآني، يخضع لأسس ومعايير تكون هي المرجحة لتقدير دون آخر، وقد تتبعت المواضع التي فاضل فيها أبو حيان الأندلسي بين التقديرات، فوجدت أن أسس المفاضلة عنده هي: قلة الحذف، وسلامة التقدير لغويا، واستقامة المعنى وقربه من السياق، وان يكون المقدر من لفظ المذكور، والمشاكلة التركيبية.

٤-كان أبو حيان شديد العناية باللفظ المقدر ليكون تركيبا سليما يلتزم بضوابط النحو من دون أية مخالفة أو بعد وتكلف تغض من فصاحة التركيب القرآني، وتجعل منه مفككا ضعيفًا.

٥-يذهب أبو حيان غالبًا إلى عدم الحاجة إلى التقدير، والاكتفاء بظاهر النص، وإن وجدناه في مواضع يتكلف التقدير ويذهب مذهب من يقول به ويلتزمه، وهذا يتعارض مع ما دأب عليه من نهج في رفض كثير من التقديرات.

٦- المشاكلة بنوعيها اللفظية والمعنوية، الحقيقية والتقديرية كانت أساسًا من أسس المفاضلة في تقدير المحذوف عند أبي حيان الأندلسي.

الهوامش:

١- البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣/ ١٠٢.

٢- دلائل الإعجاز: ١/ ٤٢.

٣- ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٧٨٦ - ٧٨٧.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٧٨٩، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٠٨.

٥- البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٠٥.

٦- من مظاهر التركيب اللغوي عند علماء العربيَّة ظاهرة الحذف والتقدير، د.قاسم محمد أسود، مجلة الجامعة العراقية، عدد ٥١، ج٣: ١٥٧

٧- ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم:٢٠٥

٨- ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية،دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، دعلي عبدالفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه،جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٦: ١٢-١٣.

٩- المرجع نفسه: ١٦٢.

١٠- الدر المصون: ١/ ١٥٣٣.

١١- التحرير والتنوير: ٢/ ٦٥.

١٢- البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٠٥.

١٣- الحذف والتقدير في النحو العربي:٨٩

١٤- ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب:١/ ٩١.

١٥- البحر المحيط: ١/ ٣.

١٦- ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/ ١، وروح المعاني للآلوسي: ١/ ٤٩.

١٧- ينظر: روح المعاني: ١/ ١٥

١٨- ينظر: الدر المصون: ١/ ٤

١٩- البحر المحيط: ١/ ٢٩٥.

٢٠- ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١٠٢٩، الدر المصون: ١/ ٤٠٠.

٢١- ينظر: التفسير الكبير:٥/ ١٩٤.

٢٢- ينظر: التفسير الكبير: ٥/ ١٩٤، البحر المحيط: ٢/ ١١٨، تفسير ابن عرفة: ٢/ ٥٠٧.

٢٣- البحر المحيط: ٢/ ١١٨، وينظر: التحرير والتنوير ١/ ٤٠١

٢٤- أحكام القرآن: ١/ ١٥٨.

٢٥- ينظر: الكامل في القراءات العشر

والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي اليشكري: ٥٠٤.

٢٦- ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٨٣، والدر المصون: ٢/ ٣٩١- ٣٩٢.

٢٧- ينظر البحر المحيط: ٢/ ٩٩.

٢٨- ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٢٩- ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٢/ ٣١٥.

٣٠- المحرر الوجيز: ١/ ٢٨١.

٣١- البحر المحيط ٢/ ١١٠.

٣٢- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٢٦٨.

٣٣- ينظر: التبيان في تفسير القرآن، الطوسي: ٥/ ٣٦٧

٣٤- المحرر الوجيز: ٣/ ٣٥٣.

٣٥- البحر المحيط: ٦/ ٢٩٥.

٣٦- الدر المصون ٦/ ١٨٨.

٣٧- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٧

٣٨- ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ١٣٤، والبحر المحيط: ١/ ٢٢٢، والدر المصون: ١/ ١٤١.

٣٩- البحر المحيط: ١/ ٢٢٢.

٤٠- الكشاف: ٥/ ٤.

٤١- البحر المحيط ٨/ ٣٩٩.

٤٢- ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٩٩، وروح المعاني: ٤/ ١٩٤.

٤٣- ينظر: الكشاف: ١/ ١٤٠.

٤٤- البحر المحيط: ١/ ٣٣٩.

٤٥- البحر المحيط: ١/ ٣٣٩، وروح المعاني ١/ ٣١٩.

٤٦- إرشاد العقل السليم: ١/ ١٠٢.

٤٧- البحر المحيط: ٢/ ١٤٨.

٤٨- ينظر:البحر المحيط: ٢/ ١٤٨.

٤٩- ينظر: الدر المصون: ٢/ ٢٥٢.

٥٠- ينظر على سبيل التمثيل: البحر المحيط:٢/ ٢٣٦، ٣/ ١٠٢، ٣/ ٢٧٥.

٥١- ينظر على سبيل التمثيل: البحر المحيط: ٢/ ٥٤٤، ٤/ ١٧، ٧/ ٢٧٢، ٨/ ٨٢.

٥٢- ينظر: جامع البيان للطبري: ٣/ ٥٠٥،والتفسير الكبير: ٩/ ٦١.

٥٣- البحر المحيط: ٣/ ٨٢.

٥٤- جامع البيان: ٣/ ٥٠٥.

٥٥- جامع البيان: ٣/ ٥٠٥.

٥٦- التفسير الكبير: ٩/ ٦١ ـ ٦٢.

٥٧- الكشاف: ١/ ١٤٢.

٥٨- المحرر الوجيز: ١/ ١٤٩، وافقهما في ذلك السمين الحلبي، ينظر: الدر المصون ١/ ٣٧١.

٥٩- البحر المحيط ١/ ٣٤٨

٦٠- البحر المحيط: ١/ ٣٦٨.

٦١- ينظر: البحر المحيط:١/ ٤٤٧.

٦٢- البحر المحيط: ١/ ٢٣٨.

٦٣- المحرر الوجيز: ١ ١٥١.

٦٤- البحر المحيط: ١/ ٢٣٨.

٦٥- ينظر: مغني اللبيب: / ٢٢٩، شرح الرضي ١/ ٣٠٣.

٦٦- ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٧، وأسلوب الحذف في القرآن الكريم ٩٢- ٩٣

٦٧- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٠٣، الدر المصون ٢/ ٥٩٣.

٦٨- البحر المحيط: ٢/ ٦٧١.

٦٩- ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٣٤٨_٣٤٩ والدر المصون: ١/ ٤٤٥٦

٧٠- ينظر: الدرالمصون: ١/ ٤٤٥٦، وروح المعاني: ١٧/ ٣٦٦.

٧١- البحر المحيط: ٩/ ١٦٧.

٧٢- البحر المحيط: ٩/ ١٦٧

٧٣- ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٦٥٩، شرح الرضي ٣/ ٤٤٠

٧٤- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤٠٨، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٠٣.

٧٥- ينظر الدر المصون: ١١/ ٦

٧٦- كقوله تعالى:﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ سورة الشمس ٥، وقوله ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ سورة النساء: ٣.

٧٧- ينظر: المحرر الوجيز ٧/ ٣٥، الدر المصون: ١١/ ٦.

٧٨- ينظر: البحر المحيط: ١٠ / ٤٨١.

٧٩- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٧٨.

٨٠- البحر المحيط: ١٠/ ٢٦٨.

٨١- المحرر الوجيز: ٥/ ٣٠٤.

٨٢- البحر المحيط: ١٠/ ٢٦٩.

٨٣- ينظر: الكشاف: ١/ ٣١٨، الدر المصون ٢/ ٦١٥.

٨٤- ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٩٧.

٨٥- ينظر: البحر المحيط: ١/ ٣٥٩

٨٦- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٨٧- الكشاف: ١/ ٢٨٣، وينظر: التفسير الكبير: ٣/ ٣٦٣، إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٩٣.

٨٨- البحر المحيط: ٣/ ٥٩٢.

٨٩- ينظر: الكشاف: ١/ ٦٠٢.

٩٠- ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٨٠٤، والحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٧.

٩١- البحر المحيط: ٨/ ١٠٢.

٩٢- البحر المحيط: ٣/ ٤٩٨.

٩٣- ينظر: الكشاف: ٤/ ٣١٨،البحر المحيط: ١٠/ ٦٨، الدر المصون: ١/ ٥١٨٨، وروح المعاني: ١٣/ ٢٠١

٩٤- البحر المحيط: ١٠/ ٦٨، وينظر: إعراب القرآن لابن سيده ٨/ ٥٥.

٩٥- ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٥٢.

٩٦- الكشاف: ٦/ ١٤٨.

٩٧- البحر المحيط: ٩/ ٢٩٥.

٩٨- ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٢٩٤.

٩٩- البحر المحيط: ٩/ ٢٩٥.

١٠٠- الدر المصون: ١/ ٤٠٦٧

١٠١- البحر المحيط: ١/ ٥٨٨.

١٠٢- ينظر: فصاحة التركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي، د.شعلان عبدعلي سلطان، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، ٢٠١٧ عدد ٣٥: ٧٠٧-٧٠٨.

١٠٣- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٢.

١٠٤- ينظر: الكشاف ٢/ ٢٣٧.

١٠٥- ينظر:التفسير الكبير: ١٥/ ٥١١، الدر المصون: ٥/ ٦٣٨

١٠٦- ينظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٢٥٢. والدر المصون ٥/ ٦٣٨.

١٠٧- ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٥٣، والدر المصون ٥/ ٦٣٨

١٠٨- ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٥٣، والدر المصون ٥/ ٦٣٨

١٠٩- ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٤٥٦.

١١٠- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

١١١- ينظر: الكشاف ١/ ٢١٨، ١/ ٢٤٣.

١١٢- البحر المحيط: ٢/ ١٣٢.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- أحكام القرآن، أبو بكر الجصاص(ت٣٧٠هـ)، تح: محمد الصادق قمحاوي دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥ هـ.

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي(ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣- أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، د.مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٤- إعراب القرآن، أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)،تح د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب ـ بيروت ١٩٨٨م.

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي(ت ٦٨٥هـ)، تح محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/ ١، ١٤١٨ هـ.

٦- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٧- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي(ت ٧٩٤ هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط/ ١، ١٩٥٧ م.

٨- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ)،تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٩٧٦م.

٩- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي،(ت ٤٦٠ هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي.

١٠- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت ١٣٩٣هـ)،

الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.

١١- تفسير ابن عرفة، أبو عبد الله محمد بن عرفة(ت ٨٠٣هـ)، تح جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ ١، ٢٠٠٨ م.

١٢- التفسير الكبير مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي(ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/ ٣ - ١٤٢٠ هـ.

١٣- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري(ت ٣١٠هـ)، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/ ١، ٢٠٠٠ م.

١٤- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ)، تح بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط/ ٢ ١٩٩٣م.

١٥- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب - مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

١٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١٧- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، د. علي عبد الفتاح الشمري،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٦م.

١٨- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١هـ) تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة،ط/ ٣،١٩٩٢م.

١٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي(ت

١٢٧٠هـ)، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١ ١٤١٥ هـ.

٢٠- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي(ت ٦٨٨هـ) تح يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق ـ إيران، ط/ ٢.

٢١- غرائب القرآن (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري(ت ٨٥٠هـ)، المحقق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/ ١، ١٤١٦ هـ.

٢٢- فصاحة التركيب القرآني عند أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط، د. شعلان عبدعلي، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، عدد ٣٥، ٢٠١٧م.

٢٣- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي(ت ٤٦٥هـ)،تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط/ ١، ٢٠٠٧ م.

٢٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تح عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان، ط/ ١، ١٩٩٣م.

٢٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف ابن هشام(ت ٧٦١هـ)، تح د. مازن المبارك / محمد

علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط/ ٦، ١٩٨٥م.

٢٨- من مظاهر التركيب اللغوي عند علماء العربية، ظاهرة الحذف والتقدير دراسة لمدى تأثيرها في المعنى واحتياج التركيب لها، دقاسم محمد أسود. بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، عدد ٥١، ج ٣.

٢٩- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني(ت ٤٣٧هـ)، تح مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط/ ١، ٢٠٠٨ م.